1,34 مليون سيصوتون للبرلمان.. لفتح 111 مرشح ولحماس 115

يوم الانتخابات ليس مضمونا أن يكون هادئا مثلما هي ايام الحملة الانتخابية بالاجمال

■ بعد عشرة أيام، يوم الاربعاء، سينتخب 1,34 مليون فلسطيني مرشحيهم «للمجلس التشريعي»، البرلمان الفلسطيني الذي تتم هذا الشهر 11 سنة لوجوده. وفي البرلمان الحالي، الذي انتخب في كانون الثاني (يناير) 1996، يوجد 83 عضو من اصل 88 انتخبوا. بعض الاعضاء، بمن فيهم عرفات، توفوا في هذه الاثناء، آخرون، مثل رئيس التنظيم مروان البرغوثي ونشيط فتح من بلاطة حسام خضر، محبوسون في اسرائيل.

البرلمان المنصرف كان يفترض به حسب اتفاقات اوسلو ان يكون مجلسا منتخبا للفترة الانتقالية، حتى اقامة دولة فلسطينية، ولكن في هذه الاثناء مر أكثر من 10 سنوات، والآن، ستجرى انتخابات اخرى، بمشاركة كل الفصائل الفلسطينية باستثناء الجهاد الاسلامي بعد اكثر من خمس سنوات انتفاضة وفي ظل تفتت السلطة.

وتجري الانتخابات بفضل تفاهمات بين رئيس السلطة محمود عباس (ابو مازن) وقادة الفصائل وعلى رأسها حماس، تحققت في اذار (مارس) الماضي. الامر الذي جاء في اطار تفاهم القاهرة الذي أدى الى «التهدئة». موعد الانتخابات الاصلي كان 17 تموز (يوليو) 2005، ولكنه تأجل. وفي الوقت الذي انقضى سن قانون انتخاب جديد وتقررت الصيغة في أن ينتخب للبرلمان 132 عضوا، نصفهم في انتخابات نسبية في قوائم قطرية، والنصف الاخر في انتخابات في الدوائر التي يبلغ عددها 16 في الضفة والقطاع. عدد المقاعد لكل دائرة يتقرر حسب عدد السكان (وليس بالضرورة عدد الناخبين).

في هذه الانتخابات سيكون الناخب مطالبا بأن يصوت ببطاقتين. بطاقة تضم كل المرشحين في دائرته، مع الاشارة الى اسمه واسم حزبه، وفي البطاقة الثانية سيطلب الى الناخب تحديد اسم الحزب الذي يختاره على المستوى القطري. نسبة الحسم، على المستوى القطري والدائرة هي 2 في المئة. ومعنى الامر هو أن كل مرشح سيحتاج الى 15 ـ 26 الف صوت (حسب معدل التصويت) للدخول الى البرلمان.

وقد سجل للانتخابات 14 قائمة. وبزعم مصادر فلسطينية، يوجد لـ 5 ـ 6 منها احتمال حقيقي في اجتياز نسبة الحسم. فتح سجلت 111 مرشحا رسميا، سيتنافس 66 منهم في الدوائر و45 في القائمة القطرية. وقد تبلورت القائمة في ظل جدالات سياسية عسيرة. في البداية أعلن مروان البرغوثي تنافسه في قائمة منفصلة باسم «المستقبل» ولكن في وقت لاحق اتحدت القائمة مع القائمة الرسمية لابو مازن. ويقف البرغوثي نفسه على رأس القائمة القطرية. اما المرشحون خلفه فهم ممثلو الجيل القديم.

وبعد كل المساومات، تتشكل قائمة فتح من عشرات المرشحين غير المعروفين للجمهور الفلسطيني، سجناء محبوسون في اسرائيل واعضاء المؤسسات القديمة لفتح. رجال فتح يقولون انه اذا حققت الحركة انجازات استثنائية في الانتخابات، فسيكون في البرلمان عنها ايضا مرشحون تنافسوا بشكل مستقل.

اما حماس فيترشح عنها تحت اسم حزب «الاصلاح والتغيير»، 115 مرشحا. 56 منهم في قوائم الدوائر و59 في القائمة القطرية. 17 مرشحا آخر هم مرشحو حماس في شرقي القدس، انتموا في السابق لفتح ومرشحون مسيحيون فروا الى حماس وسيتنافسون كمرشحين عنها من غير المنضمين الى القائمة.

من القوائم البارزة الاخرى قائمة الطريق الثالث التي اساس قوتها القطاع الخاص ويترأسها وزير المالية المنصرف سلام فياض وعضو البرلمان حنان عشراوي. باقي القائمة من رجال أعمال بارزين، معظمهم من منطقة نابلس، الخليل والقطاع. قائمة مستقلة اخرى هي فلسطين المستقلة للدكتور مصطفى البرغوثي الذي تنافس على رئاسة السلطة امام ابو مازن، في كانون الثاني (يناير) الماضي وحصل على 18 في المئة اعتبرت انجازا.

كما تتنافس القائمة المستقلة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة الامين العام احمد سعدات، المحبوس في أريحا، وقائمة بديل التي يشارك فيها الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب، الحزب الشيوعي سابقا.

باقي القوائم المتنافسة هي قوائم المنفصلين عن المنظمات ممن أقاموا احزابا احتمالاتها في اجتياز نسبة الحسم طفيفة. ورغم زعم الجهاد الاسلامي بانها تقاطع الانتخابات، فان بعض نشطائها يتنافسون كمرشحين مستقلين في الدوائر.

الدعاية الانتخابية الرسمية بدأت في بداية الشهر. والتلفزيون الفلسطيني الرسمي يخصص كل مساء زمن هواء لكل القوائم، وهكذا تفعل وسائل الاعلام الاخرى: الصحافة المكتوبة، محطات التلفزيون والراديو المحلي. وبالطبع، توجد يافطات وبوستيرات في الشوارع.

حتى الان دارت الحملة الانتخابية بهدوء نسبي. ووقعت حادثة شديدة في خانيونس، حيث قتل نشيط من حماس على يد رجال فتح، وكانت هناك بعض المهرجانات لحماس شوش عليها نشطاء فتح، في غزة وفي الضفة. ووقعت كل الفصائل على ميثاق شرف يلزمها بعدم المس بالحملة وبالتصويت. ومع ذلك يوجد هناك خوف شديد يعتمد على الوضع الأمني الداخلي في السلطة، في ان هذا الميثاق لن يحترم وان يوم الانتخابات سيكون متوترا وقاسيا اكثر من ايام الانتخابات السابقة. وقد بقيت مواضيع اخرى تتعلق بالتصويت من دون حسم، مثل مسألة تصويت قوات الامن الفلسطيني، التي يبلغ عدد افرادها 65 الف شخص ولم يتم ترتيب تصويتهم بعد. وفي الحملات الانتخابية السابقة كانوا مصدرا لسوء النظام والتزييفات. كما أن حراسة الصناديق في المناطق ب وج في الضفة، حيث لا تسمح اسرائيل بوجود شرطة مسلحين، هو موضوع لم يتم ترتيبه بعد.

ملصق ضخم للمناضل السجين مروان برغوثي على احد المباني في مدينة رام الله في سياق الانتخابات الفلسطينية (اف ب)

ارنون رغيولر
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/1/16

من الممكن التغلب على الضائقة الديمغرافية اذا اعتبرت مؤقتة والعمل على تغييرها بدلا من التراجع أمامها

الاحزاب الاسرائيلية بدأت تتراجع عن حلم القدس اليهودي

■ ليُصوتوا! من يكترث أصلا؟ في خضم الاخفاقات التي تلازم المراهنة الاسرائيلية في الحفاظ على القدس الموحدة ـ تصويت سكان شرقي القدس في انتخابات السلطة الفلسطينية ليس أكثر من دمعة اضافية تُذرف على الحليب الذي انسكب أصلا. هذا التصويت لن يُقدم ولن يُؤخر حتى وفق نهج الليكود الذي يعارضه الآن. الليكود هو الذي اقترح على الفلسطينيين طول السنين الاكتفاء بحقوق الانسان في اسرائيل والتصويت سياسيا للآخرين (في الاردن مثلا).

القدس في كل الاحوال قد أصبحت مقسمة منذ سنوات طويلة. هي مقسمة بين سيادة اسرائيلية في أجزائها اليهودية وبين سيادة فلسطينية على ارض الواقع في اغلبية الأحياء العربية. هي مقسمة بين جبل الهيكل (الحرم) الذي تكرس في وعي الجمهور كقلب الأمة ومركز الاشراق والعبادات وبين جبل الهيكل الحقيقي المجسد الذي يشكل مركز قوة وسيطرة دينية ـ قومية فلسطينية، وهي مقسمة ايضا بين القدس الغربية العصرية نسبيا وبين القدس الشرقية ـ العربية المهملة.

استمرار محاولة الفصل بين عرب شرقي القدس وبين السلطة الفلسطينية تماثل اذن اعطاء كؤوس هواء للميت. أضف الى ذلك أنه من دون انقلاب فكري لن تكون قضية التقسيم الشكلي إلا مسألة وقت فقط. الأسوار الفاصلة تقضم الآن من القدس السيادية مناطق وأحياء يعيش فيها عشرات آلاف الفلسطينيين، والسياسيون يتدافعون باسم الديمغرافيا منذ الآن ومن كل الأحزاب للمطالبة بالتقسيم.

طوال سنوات أوضح أنصار التيار الديمغرافي أن من الأوجب التنازل عن أجزاء الوطن في يهودا والسامرة حتى تبقى الدولة يهودية وحتى لا تغرق اسرائيل في بحر من ملايين الفلسطينيين وحتى يكون من الممكن خوض الكفاح من اجل الأمر اليهودي الحقيقي ـ القدس. الآن، عندما تراجعت اسرائيل خطوة تلو اخرى للوراء نحو «الأمر الحقيقي» يتضح لنا أنه يتوجب هنا ايضا أن ننسحب بحجة الديمغرافيا، وأن المسألة هي في الواقع وهن في العزائم وليست مسألة ديمغرافيا.

بدلا من تكثيف الصراع وتشييد العمران أكثر فأكثر وتخليص أراض اخرى والإغداق الاقتصادي على السكان اليهود الذين يأتون للسكن في القدس وتفضيل البناء شرقا بدل الغرب، وكذلك تحسين ظروف الحياة في شرقي القدس بصورة ملموسة ـ يقترح علينا الديمغرافيون أن نرفع أيادينا هنا ايضا متنازلين عن حلمنا في القدس.

ليس هناك حديث عن جذر المشكلة كما كانوا يفعلون في السابق: حقيقة أننا نسينا عدالتنا وأحقيتنا في القدس. في مواجهة بحر الأكاذيب والبِدع التي يبثها الفلسطينيون حول المدينة وتاريخها، هناك ضرورة للعودة الى الأساس. الأساس لا يمكن أن يرتكز فقط على الحاجة الوجودية ـ الأمنية. يتوجب أن يقوم على التزامنا بالعدالة التاريخية وعلى الوعي والثقافة الوطنية. هذا الالتزام يتجاوز بالضرورة القلق الذي هو هام بحد ذاته، بصدد الوجود المادي والتوازن الديمغرافي. قبل سنوات غير بعيدة كان هناك في هذه البلاد ادراك بأنه ليس من الممكن إحياء تاريخ شعب اسرائيل وتجسيد حضارته القومية في دولة من دون الارتكاز على التقاليد التاريخية والدينية التي غذّت الوعي القومي عبر الأجيال. هذه التقاليد هي قبل كل شيء تقاليد القدس.

القدس التي يقع جبل الهيكل والبلدة القديمة في مركزها، هي أحد العوامل المركزية التي ما زالت تحول دون انكماش الوعي القومي نحو الأمور البديهية فقط، أي مكان الولادة. في كل دولة اخرى تكفي هذه الصلة الطبيعية والأولية للعيش والبقاء، أما في اسرائيل فلا، حيث أنها قامت في خضم الماضي ومن دون التاريخ والثقافة اللتين ترتكزان على الديانة اليهودية، والتي لا يوجد لها حق في البقاء من دونها، هنا تحديدا في ارض اسرائيل. اذا كان ماضي الانسان لا يمتد إلا عبر أيام حياته، واذا لم يكن هناك مغزى لخلفيته الدينية والتاريخية وانما فقط لمكان ولادته، فلماذا الافتراض أن حق اليهودي في ارض اسرائيل والقدس يفوق حق العربي؟.

سر العلاقة الذي يتوجب اعادة تحريك كل شيء من خلاله، هو الذاكرة. وما هي الذاكرة اليهودية إن لم تكن ذاكرة القدس؟ من يخطر في باله أن يبتعد عن القدس وعن البلدة القديمة وجبل الهيكل، انما يبتعد ايضا عن ذاكرة الماضي الذي هو في نظر الكثيرين ايضا سيرة الحاضر والمستقبل. في عام 1966 عبّر شاي عغنون عن هذه الحقيقة الداخلية عندما قال في خطابه عشية حصوله على جائزة نوبل انه قد وُلد بسبب الكارثة التاريخية (خراب القدس) في احدى المدن في الشتات، إلا أنه اعتبر نفسه دائما شخصا مولودا في القدس. حتى اذا لم يكن واقع العقدين الأخيرين في القدس بسيطا، يحظر أن يؤدي وحده الى بلورة صورة المستقبل. عندما يتعلق الأمر بالقدس يتوجب منح الحلم والرؤية وزنا أكثر مركزية بأضعاف المرات. من الممكن التغلب على الضائقة الديمغرافية اذا اعتبرناها مؤقتة وأن نعمل على تغييرها بدلا من التراجع المتواصل أمامها.

نداف شرغاي
مراسل شؤون القدس والاستيطان
(هآرتس) 2006/1/16

يعتقدون انفسهم فوق القانون وفوق التاريخ

هناك سياسيون وقحون في دولة اسرائيل الديمقراطية ويشكلون تحديا للقانون وعلى رأسهم شارون وبيريس ولبيد

■ السياسة هي بيئة حيوية للوقحين. هي ليست مخصصة على ما يبدو لمن يحرص على السياقة في الطرق السريعة تحت السرعة المسموحة. هي مخصصة لمن يختصرون الطرقات، ذوي الجلود السميكة، الذين يخترقون المعايير والنواميس. هناك نوع من التميز الجذاب في الوقاحة الى أن تصل الى نقطة معينة، وربما حتى بعض الذكاء. ولكن اجتياز الحدود والخطوط هو مسألة اخرى.

المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، وضع أمس نهاية لخدعة وقحة من هذا الطراز. ثلاثة اعضاء كنيست من حزب العمل، شمعون بيريس، داليا ايتسيك وحاييم رامون، طلبوا تعيينهم وزراء في الحكومة. الثلاثة انضموا قولا وفعلا الى حزب كديما، ولكنهم واصلوا كونهم اعضاء كنيست عن حزب العمل. هم اعتقدوا أن بامكانهم أن يكونوا اعضاء في الحكومة وفي نفس الوقت جزءا من المعارضة. هذه الخدعة تدوس بساق غليظة القانون وكذلك روحه.

«لديهم مشكلة قانونية»، كتب عنهم الصحفيون بلباقة وأدب. اللباقة هي الآن مسألة ضرورية في هذه الفترة: سأقول منذ الآن أن بيرس وايتسيك ورامون ليسوا جُناة مخالفين للقانون. وانما هم أمام تحد قانوني.

لتقولوا ما تقولون عن السياسة في دولة اسرائيل، إلا أن الديمقراطية قائمة هنا وموجودة، وهي راسخة وفعالة وحية وخلابة. اسرائيل تجتاز الأزمات التي تتخبط فيها وتتعذب دول اخرى مع تقاليد ديمقراطية، وبسهولة كبيرة. الايام الأخيرة، ايام الانتقال من شارون الى اولمرت، أعطت العالم كله برهانا قاطعا عن مناعة النظام والتزامه بالقانون وقواعد اللعبة الديمقراطية. باختصار شديد نقول ان هذين الأمرين ـ سلطة القانون واحترام قواعد اللعبة ـ هما ضمانة بقاء الديمقراطية واستمرارها.

في هذه القضية لا يمكن لاريئيل شارون أن يكون نموذجا يُحتذى. هو أعطى التزاما مقدسا بالانصياع لنتائج الاستفتاء الشعبي في الليكود، إلا أنه تنكر لوعده باستخفاف كبير عندما اتضح له أن نتائجه تتناقض مع موقفه. كما أن الملايين التي جمعها في الخارج من اجل فوزه في الانتخابات لم تُشر الى احترام كبير منه للقانون ولقواعد اللعبة.

شمعون بيريس يسير في نفس الدروب المتعرجة. هو خاض المنافسة على رئاسة حزب العمل، وعندما خسر قطع الخطوط نحو الحزب الخصم، وحصل من شارون، والآن ما اولمرت ايضا، على وعود بمكان مستقطع في الكنيست والحكومة. ما هكذا يتصرف الانسان الذي يدعي أنه شهم وجنتلمان. هو توصل بصورة سرية الى اتفاق مكتوب مع شارون، اتفاق تمت المصادقة عليه وتوسيعه مع اولمرت، ولكنه نفى علانية وجود هذا الاتفاق. والآن نحن نعرف أنه استغل ثغرة في القانون وحصل على مئات آلاف الدولارات من الخارج. أحد المتبرعين اشترى شركة حكومية كبيرة من الوزارة التي كانت على رأسها المقربة السياسية من بيريس، داليا ايتسيك. هذه الحقيقة لم تحُل دون قيام بيريس أو أتباعه بالتوجه الى الشخص المتبرع والحصول منه على مئة ألف دولار.

حتى اذا كانت كل هذه الاعمال قانونية، فهي تشير الى رؤية مشوهة. بيرس وصل الى النقطة التي توجد لديه قناعة فيها أنه فوق القانون وفوق قواعد اللعبة وفوق البيولوجيا وفوق التاريخ. هذا تفكير مرضي في أحسن الأحوال.

وأخيرا وليس آخرا، يوسف لبيد. هذا الشخص طرح نفسه للانتخاب في مجلس شينوي ووقع عليه الاختيار كرئيس للقائمة وإن كان بأغلبية ضئيلة. لبيد ألقى خطابا احتفاليا كان في جوهره كلمة واحدة ممجوجة حسب الاسلوب العرفاتي، وكررها ثلاث مرات: «معا، معا، معا». عندئذ فشل حليف لبيد، ابراهام بوراز، في كفاحه من اجل المرتبة الثانية فأطلق لبيد رسالة معاكسة: «على انفراد، على انفراد، على انفراد». هو هدد باقامة حزب منافس أو التنحي وترك حزبه بلا رأس وبلا ناخبين.

عقوبة الوقح تتجسد في ظهور شخص أكثر منه وقاحة بين الحين والآخر. أما لعنة الناخبين فهي تنصيب الوقحين عليهم. خسارة أنه لا توجد طريقة لتقليل قائمة الوقحين على درب الكنيست القادمة.

ناحوم برنياع
محلل رئيس للصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/1/16

الرئيس عباس سيتمكن من تشكيل حكومة جديدة ستعيد الهدوء الى المناطق من جديد

اسرائيل فهمت اخيرا أن اجراء انتخابات تشريعية يبقى أفضل من إلغائها رغم الدلائل على احتمال فوز حماس

■ كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية يقولون انه اذا جرت الانتخابات التشريعية في عشرة ايام، وتمكنت حركة حماس من الفوز فيها، فان الحالة ستكون سيئة جدا، ولكن اذا جرى الغاء هذه الانتخابات فان الحالة ستكون اسوأ بكثير، فاستطلاعات الرأي الأخيرة التي جرت في الضفة الغربية تتوقع نجاحا كبيرا لحركة حماس، والاستطلاع الأخير الذي أجرته جامعة بيرزيت في الضفة يُظهر تقدما بنسبة 5 في المئة فقط لصالح حركة فتح، ومن الصعب الحكم على مدى مصداقيته، وكذلك الأمر بالنسبة للاستطلاعات الاخرى، وذلك بسبب العدد الكبير من المرشحين في هذه الانتخابات.

نصف عدد المرشحين للمجلس التشريعي الجديد، البالغ عددهم 132 عضوا، سيتم انتخابهم في الدوائر، وفي جميع هذه الدوائر يوجد عدد كبير من المرشحين المستقلين الذين يمكنهم الفوز بسهولة على المرشحين المنتمين لتنظيمات، وذلك اعتمادا على علاقاتهم الأسرية ـ العشائرية وعلى العلاقات والمصالح الشخصية.

وعلى أي حال، فان ما يقرب من نصف المرشحين المصنفين المحسوبين على حماس سيفوزون في هذه الانتخابات، ومن الملحوظ أن ذلك الشعور بحقيقة الفوز يبدو واضحا في الحملة الدعائية التي تقوم بها قيادة حماس. واحدى العلامات الدالة على ذلك أن المتحدثين باسم حماس لا زالوا يشنون حملة هجومية غير مهادنة دون تنازلات ودون تساهل. وليس هذا فقط بعدم استعدادهم الى إظهار أي تنازل للاعتراف بحدود 1967 (وهو الاعتراف المرحلي للشيخ احمد ياسين الذي ألمح اليه في حينه)، بل لأنهم يعلنون صراحة أنهم لن يدخلوا في أي مفاوضات مع اسرائيل. وعلى هذه الخلفية، فان الجدل في اسرائيل حول مسألة ما اذا كان ضروريا أن تبدأ اسرائيل في اجراء اتصالات مع حماس، يعتبر لا ضرورة له.

اعضاء حماس الذين سيفوزون بمقاعد في المجلس التشريعي، لن يشاركوا في تركيبة الحكومة الفلسطينية القادمة، والتي تزداد العلامات بأن نبيل شعث هو الذي سيشكلها، وستضم النشطاء من تنظيم فتح، وعليه، فان رئيس السلطة، محمود عباس، يأمل مع ذلك، أن تحظى هذه الحكومة بموافقة المجلس التشريعي، وأنه سيتمكن من مواصلة المفاوضات السياسية (والتي يقوم بها هذه الايام بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف)، حيث أن م.ت.ف التي يفاوض باسمها في الاطار الذي يمثل كل الشعب الفلسطيني وليس السلطة الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. لا شك أن مندوبي حماس سيثيرون المشاكل الكبيرة للرئيس وحكومته القادمة، وهم يعلنون منذ الآن أن المقاومة (التي تسميها اسرائيل ارهابا) سوف تستمر، وليست لديهم أي نوايا للتخلي عن سلاحهم، بل ان أحد زعماء حماس، اسماعيل هنية، شبه وضع حركة حماس كوضع حزب الله اللبناني، أي، كأنه يشكل حكومة ثانية تواصل حربها ضد اسرائيل.

بسبب وجود مثل هذه الارضية المحتملة، فان الكثيرين في المناطق وخارجها يقولون لهم: إن من الأفضل للجميع عدم اجراء هذه الانتخابات، وفي حماس يفهمون ذلك وبتلميح حول ماذا سيفعلون اذا حدث أمر كهذا. أولا وقبل كل شيء، هم سيعودون الى العمليات التفجيرية وبقوة أكبر من ذي قبل، لا سيما وأن نشطاء حماس لم يشاركوا منذ أشهر في أي عمليات مسلحة، وقد تكدست لدى حماس كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات، وخصوصا في قطاع غزة. وبذلك، فان قدرتها على تهديد اسرائيل، وحتى محمود عباس، أصبحت كبيرة. الأمر غير المعلن، والذي يعتبر الأسوأ ـ هكذا يقولون في المناطق المحتلة ـ في نظر الذين يخافون من احتمال الغاء الانتخابات، هو أن حالة الفوضى ستعم وتقوى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن حالة الضعف العام التي تعاني منها السلطة الفلسطينية أصلا، في المناطق، سوف تزداد، والتي يصفها البعض بأن «عراقا ثانيا» قد يظهر في المنطقة، وهذا ما حدثني عنه مؤخرا المهندس ابراهيم الدقاق، وهو شخصية مقدسية معروفة. فالرئيس عباس الذي يقع بين مطرقة احتمال فوز حماس في الانتخابات التشريعية وبين سندان احتمال الغاء هذه الانتخابات، صرخ مؤخرا بأنه لا يستطيع الاستمرار في حالة كهذه، وأن عددا من وكالات الأنباء العالمية أوردت نبأ جاء فيه أن الرئيس عباس هدد بالاستقالة، مع أن بيانا رسميا صدر عنه فيما بعد نفى فيه هذا النبأ.

ويبدو من ناحية اسرائيل أن اجراء الانتخابات التشريعية أفضل، فمهما كانت انجازات حركة حماس وفوزها، فان الرئيس عباس سيتمكن من لجمها في حكومته على شكل من الاشكال، وأن يعيد الهدوء الى المناطق. ومقابل ذلك، فان الإقدام على الغاء هذه الانتخابات سيدفع بالمنطقة الى مزيد من التردي بما في ذلك على الصعيد الأمني، وبذلك فان انتخابات سيئة ستكون أقل سوءا من عدم اجراء هذه الانتخابات.

داني روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/1/16

الاخطار الأمنية الاستراتيجية التي تواجه اسرائيل تدفع بالاهتمامات الاقتصادية الاجتماعية الى آخر جدول الاهتمامات

■ الهدوء في المجال الفلسطيني بات يسمح لاسرائيل بالتصرف كدولة طبيعية، وأن تضع في سلّم أولوياتها السياسية قضايا اقتصادية واجتماعية مشتعلة. ولكن الويل لنا أن نقع في الوهم، فهذا الهدوء الأمني النسبي ليس إلا فترة مرحلية لن تدوم الى وقت طويل.

ومن الناحية الفعلية، فان اسرائيل تواجه حاليا، وفي نفس الوقت، ثلاثة تهديدات أمنية استراتيجية من اكثر التهديدات التي عرفتها خلال السنوات العشر الأخيرة خطورة: الفلتان والضبابية الأمنية داخل السلطة الفلسطينية الى الحد الذي تصاعدت فيه قوة حماس. وصول الفعاليات والنشاطات المنظمة لما يُعرف بـ «الجهاد العالمي» الى حدود دولة اسرائيل والمناطق المحتلة. ووصول ايران الى القدرة النووية والتي تصاحبها تهديدات واضحة وصريحة ضد اسرائيل.

تقليص النشاطات الارهابية الفلسطينية يعتبر مؤقتا، وقد يستمر في أحسن الاحوال الى أن تنتهي الانتخابات في السلطة الفلسطينية وحتى تتبلور من جديد السلطة السياسية الفلسطينية القادمة. وحتى لو وقع المحظور والذي لا زال غير متوقع بحيث تقرر حماس تمديد حالة التهدئة فان تنظيمات اخرى غيرها ستواصل محاولات ضرب اسرائيل، وإن عمليات من هذا النوع اذا وقعت فانها ستجبر اسرائيل على القيام بعمليات هجومية وردعية وما الى ذلك، مما يعني العودة مجددا الى طريق التدهور الأمني.

اضافة الى ذلك، فان عدم رغبة أبو مازن أو عدم قدرته على القيام بخطوات من شأنها تحييد المنظمات الارهابية ونزع سلاحها ومن ثم فرض سيطرته وسلطته في المناطق، فكأنما يضع هذه المنطقة بأسرها فوق برميل من المتفجرات، ذلك لأن هذا الهدوء ومنع التدهور يرتبط فقط بقرارات توقف عن النشاطات يتخذها مجرد نشطاء من المجموعات المسلحة.

خطورة الارهاب الفلسطيني تزداد بسبب تحسين قدرة وفعالية اطلاق الصواريخ بعيدة المدى التي تمكنوا من تطويرها، والحدود المخترقة بين مصر وقطاع غزة تسمح لنشطاء الارهاب بالتحرك والتنقل وفي إدخال الوسائل القتالية الحديثة الى المناطق، وكذلك تصاعد الضغوط الدولية على اسرائيل حتى تسمح بفتح ممر آمن وحر لتنقل الفلسطينيين ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة مما سيسمح بايصال ونقل هذه القدرات الارهابية الى الضفة الغربية.

والخطر الاستراتيجي الثاني الذي يهدد اسرائيل هو وصول طلائع أرهاب الجهاد العالمي الى حدودها، وهنالك علامات دالة على تنامي وازدياد رغبة تنظيمات مثل القاعدة والزرقاوي ومنظمات اخرى تسير في فلكها، على تركيز وتوسيع نشاطاتها الارهابية في منطقة وسط آسيا وفي الشرق الاوسط تزداد وتؤكد ذلك، وبطبيعة الحال فان اسرائيل ستكون في مركز هذا الاهتمام وهذه الزوبعة.

ومن الملحوظ أن مصير الفلسطينيين عند أمثال بن لادن وجماعته أصبح في خبر كان، لأن كل طاقاتهم ورغباتهم تتركز على نظرية اقامة الدولة الاسلامية البديلة في جميع أرجاء العالم، وهدف هؤلاء الأول هو العمل على إسقاط وتغيير الانظمة السياسية الحاكمة في الدول المحيطة باسرائيل التي تشكل عقبة حقيقية على طريق تحقيق هذا الحلم، وعليه، فان مجموعات كثيرة ومن بينها الزرقاوي، أخذت تركز كثيرا من نشاطاتها في المنطقة المجاورة لاسرائيل وبالقرب من حدودها مثل لبنان ومصر والاردن، وأن الضباب الذي عمّ قطاع غزة في أعقاب تنفيذ خطة الانفصال الاسرائيلي عنه وكذلك عدم قدرة ابو مازن، تسمح لحركات الجهاد الاسلامي العالمية ببلورة وتجميع قواها الارهابية في قطاع غزة ويمكن ان تفعل ذلك في الضفة الغربية.

وخطر ثالث لا يقل اهمية يحيط باسرائيل ويحدق بها، وهو الاتي من جانب منظمة حزب الله، ولكن، وللحقيقة، فمنذ الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان فان هذا الحزب عمل بطريقة بددت الافكار والتوقعات التي اعتقدها كثير من الناس، فعلى الرغم من تنامي وتعاظم قدرة حزب الله وامتلاكه لآلاف الصواريخ التي يمكنها ان تغطي معظم المناطق في اسرائيل بسبب قدرتها ومداها، الا أن العوامل الدولية والحالة الداخلية التي تواجه حزب الله تمنعه من استغلال هذه القدرات حتى الان. لكن عاملا مهما وسببا وحيدا يمكن أن يلغي هذه الحالة ويحطم هذا الموقف، وذلك اذا قرر احدهم العمل ضد ايران وضرب قدرتها النووية، لان ايران اذا تعرضت لهجوم ضد مواقعها النووية فانها ستشجع، بل ستطلب من حليفها وربيبها حزب الله ان يهاجم اسرائيل بهذه الصواريخ بعيدة المدى، وبذلك يكون التهديد الاستراتيجي الثالث لاسرائيل قد تحقق.

وعليه، فان حالة الاهتمام التي برزت خلال الاسابيع الماضية في ترتيب سلم الاولويات الاقتصادية ـ الاجتماعية في اسرائيل، عادت بسرعة وتراجعت امام اعادة جدولة الاهتمامات الامنية في الدولة.

بوعز غانور
نائب مدرسة الإعداد للادارة ـ المركز الإقليمي ـ هرتسليا
(يديعوت احرونوت) 2006/1/16

المدينة اصبحت خارج سيطرة حكومة اسرائيل وخارج نطاق القانون

المستوطنون الزعران من الخليل يتمتعون بحماية الجيش الاسرائيلي وغير مستعدين للانصياع لأوامره

■ اعمال الشغب المنفلتة التي نفذها مستوطنو الخليل أمس وفرت برهانا جديدا دون أن يكون له داعٍ لواقع معروف سلفا: الخليل تقع خارج سيطرة حكومة اسرائيل وخارج نطاق القانون، جيب من العربدة الذي يتمتع بحماية الجيش الاسرائيلي وفي نفس الوقت ليس مستعدا للانصياع لأوامره. كامتداد مباشر لاعمال الشغب الهوجاء التي ترافقت قبل اسبوعين مع محاولة الشرطة توزيع أوامر الاخلاء لمستوطني سوق الخضراوات في الخليل، ذلك الحدث الذي أصيب به ضباط وجنود جراء رشقهم بالحجارة والبيض ـ أمس ايضا قرر المستوطنون التوضيح للجيش والشرطة بأنهم هم السيد في المكان. اعمال الرشق بالحجارة والهجمات على منازل العرب من سكان الخليل وإحراق منزل فلسطيني تمخضت عن اعتقال بضعة أفراد فقط من بين مئات من المستوطنين المعربدين.

اخلاء سوق الخضراوات في الخليل من المستوطنين الذين اقتحموه هو التزام تعهدت به الحكومة لمحكمة العدل العليا ووعد كان من المفترض أن يُنفذ أمس بصورة تامة. ليس واضحا سبب قرار الحكومة تأجيل عملية الاخلاء وما هي جدوى اعلانها فجأة عن عزمها اخلاء ثلاث بؤر استيطانية اخرى في الوقت الذي تواصل فيه إظهار عجزها في قضية الخليل التي تعتبر لب المشكلة.

ما من شك أن اعمال الشغب أمس الاول قد هدفت الى وضع تحدٍ من المستوطنين عموما، ومن مستوطني الخليل على وجه الخصوص، أمام القائم بأعمال رئيس الوزراء اهود اولمرت كما يفعلون مع كل رئيس وزراء ومع كل حكومة عمليا: ترك ذلك الجيب المتطرف في الخليل خارج الحكم والقانون. ايضا لا يمكن أن يكون هناك شك في أن مستوطني الخليل المدعومين من قبل مجلس «يشع» الذي لم يُكلف نفسه حتى الآن بشجب اعمال الشغب ـ يسعون منذ الآن لخوض معركة لاستعادة «كرامة» المستوطنين، «الكرامة» التي دُنست حسب اعتقادهم مع عملية فك الارتباط في غزة. يكفي أن نتمعن في تصريحات بعض قادة المستوطنين حتى ندرك أن المعركة لا تدور حول الطرف الأقوى والأكثر حزما، وانما حول كيفية طمس نجاح فك الارتباط في غزة بواسطة الوقفة الراسخة في وجه الحكومة في الضفة والقدس. الهدف هو اذن البرهنة لحكومة اسرائيل عن الحزم الإستيطاني الصرف وكأن أمامنا حكومتين متساويتين في القدْر، وكل واحدة منهما تسعى لرفع مكانتها الاعتبارية.

هذه هي ساعة اولمرت وحكومته، ولو مؤقتا، لعدم الاكتفاء بالاحتجاج والشجب والتوضيح للمستوطنين منْ هي حكومة اسرائيل الفعلية. الاخلاء الفوري لمستوطني سوق الخضراوات والانتظار حتى صدور قرار محكمة العدل العليا ومن ثم تدمير المنازل الدائمة في بؤرة عمونة غير القانونية اذا صدر الحكم بذلك، والتفكيك الفوري للبؤر التي أعلن عنها وزير الدفاع والمنع الدؤوب والحازم لاقامة بؤر استيطانية جديدة، سيوضح بأن لدينا حكومة مسؤولة قادرة ليس فقط على تنفيذ قراراتها وانما هي غير مستعدة ايضا للتفريط بمشروع فك الارتباط الهائل، لأن من أيد فك الارتباط مثل اولمرت، ومن ير بنفسه الآن امتدادا لاريئيل شارون في هذه القضية، لا يمكنه أن يعطي تفسيرا للعجز في مواجهة ثلة من الزعران.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/1/16